

الحرب القادمة في اليمن

ترجمات أبعاد

شهر يناير 2025

ترجمة خاصة



اقرأ في التقرير

- الحرب القادمة في اليمن
- الصين تدعم الحوثيين في اليمن: كيف يمكن لإدارة ترامب أن ترد؟
- الصين تزود المتمردين الحوثيين في اليمن بالأسلحة مقابل ضمان حرية المرور في البحر الأحمر دون عوائق
- بعد الأسد، هل سيواجه الحوثيون نفس المصير؟
- تقرير يكشف عن قرب الانتهاء من بناء مطار «غامض» في جزيرة عبدالكوري بسقطري
- سفن التجسس الإيرانية: جمع المعلومات الاستخباراتية لدعم هجمات الحوثيين على السفن التجارية
- واشنطن فشلت في معالجة التهديد الحوثي.. والضربات المنسقة الأخيرة في اليمن رسالة لإيران
- الصراع في اليمن: البحرية الأمريكية تدمر مواقع أسلحة الحوثيين بصواريخ توما هوك

الحرب القادمة في اليمن

جريجوري دي جونسون



الحرب القادمة في اليمن

إن الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب، والذي يعيد تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، يعد تهديداً بالقيام بعمل عسكري مباشر ضد الحوثيين، ما من شأنه أن يزيد احتمال انجرار الولايات المتحدة إلى صراع آخر طويل الأمد في الشرق الأوسط.

جريجوري دي جونسون

باحث غير مقيم وعضو سابق في فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن اليمن ساعد معهد دول الخليج العربية في واشنطن في تسليط الضوء على أصوات الشباب

في 23 يناير/كانون الثاني، استأنف الرئيس دونالد ترامب ولايته الثانية من حيث انتهت الأولى، حيث أعاد تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية. وهو ما يُظهر أن هذا الأمر التنفيذي يهدد بحرب موسعة في اليمن، حيث ينص على أن "سياسة الولايات المتحدة اليوم تتمثل في التعاون مع شركائها الإقليميين للقضاء على قدرات الحوثيين وعملياتهم، وحرمانهم من مواردهم، وبالتالي إنهاء هجماتهم على العسكريين والمدنيين الأمريكيين، وشركاء الولايات المتحدة، وحركة الشحن البحري في البحر الأحمر".

جاء قرار ترامب في أعقاب إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وبعد بيان الحوثيين في 19 يناير/كانون الثاني بالتعهد بوقف هجماتهم على الشحن التجاري في البحر الأحمر طالما استمر وقف إطلاق النار. وقام الحوثيون في وقت لاحق بالإفراج عن طاقم سفينة جالاكسي ليدر (Galaxy Leader)، وهي سفينة شحن كانوا قد استولوا عليها قبل أكثر من عام.

يعد الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب، من عدة جوانب، بمثابة محاولة لإنكار انتصار الحوثيين في البحر الأحمر. فعلى مدار أكثر من عام، دأبت الجماعة على استهداف السفن التجارية وسفن البحرية الأمريكية. وقد جربت إدارة الرئيس السابق جوزيف بايدن استراتيجية الدفاع والردع والإضعاف التي لم تجد نفعاً في ردع الحوثيين أو إضعافهم. في الواقع، قام الحوثيون في الأسابيع الأخيرة بتوسيع قائمة أهدافهم، وأطلقوا صواريخ على إسرائيل، ما استدعى قيام إسرائيل بتوجيه عدد من الضربات المضادة.

على العكس من حركة حماس وحزب الله، المدعومين من إيران، واللذان تقلصت قدراتهما بشكل كبير منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، فإن الحوثيين قد تكبدوا خسائر قليلة نسبياً على مدى الأشهر الخمسة عشر الماضية، بل يبدو أن الجماعة قد استفادت بعدة طرق من هجماتها الصاروخية.

على الصعيد الداخلي، رسخت الجماعة التأييد لنفسها، وأسكتت منتقديها الداخليين من خلال انخراطها في العمل العسكري ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، وهما الجهتان اللتان لا تحظيان بشعبية كبيرة لدى كافة الأطياف السياسية في اليمن. كما استفاد الحوثيون من تأثير ظاهرة "الاصطفاف الوطني"، بحيث كلما زاد القصف الأمريكي والإسرائيلي للحوثيين، زادت شعبيتهم.

وعلى الصعيد الإقليمي، أثبت الحوثيون أنهم حليف ناجح لإيران، حيث قاموا بتحويل مكونات الصواريخ التي هربتها إيران لداخل البلاد لشن هجمات على إسرائيل. ومع مرور الوقت، وإذا لم تتمكن حركة حماس وحزب الله من استعادة قواهما، فإن ذلك قد يفضي إلى زيادة كمية الدعم الإيراني للجماعة. وبطبيعة الحال، فإن جزءاً من نجاح الحوثيين يعزى لجغرافية منطقتهم المواتية؛ فالجماعة تسيطر على جزء كبير من الساحل اليمني على طول البحر الأحمر، وليس لها حدود مشتركة مع إسرائيل، وهو ما يجعل الضربات الانتقامية الإسرائيلية أكثر صعوبة. ومن خلال مواجهتها لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وضعت الجماعة أيضاً خصومها العرب، مثل السعودية، في موقف صعب. فعلى الرغم من أن السعودية تخوض حرباً مع الحوثيين منذ ما يقرب العقد من الزمن، إلا أن المملكة رفضت الانضمام للتحالف البحري بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة الحوثيين، ويعزى ذلك، إلى حد كبير، لاعتبار أن الجماعة تدافع عن الفلسطينيين. في حال انسحاب السعودية بالكامل من اليمن، من المرجح أن يتحرك الحوثيون للسيطرة على حقول النفط والغاز في مأرب، ما من شأنه أن يعزز قبضتهم على السلطة بشكل كامل. والشيء الوحيد الذي حال دون ذلك حتى الآن هو وجود غطاء جوي سعودي في مأرب. ومن مأرب، سيكون الحوثيون في وضع جيد يسمح لهم بالتحرك إلى شبوة ومنها إلى حضرموت، ما من شأنه أن يقضي فعلياً على أي آمال في قيام دولة غير حوثية في جنوب اليمن.

أما على الصعيد الدولي، فقد تمكن الحوثيون من تعزيز روابطهم مع روسيا، التي كانت تبحث عن وسيلة فعالة لمواجهة الدعم العسكري الأمريكي لأوكرانيا. وفي حال نضجت هذه الروابط وأفضت إلى تقديم المعدات والمساعدات، يمكن أن يتحول الحوثيون تدريجياً إلى تهديد عسكري أكبر. كما استنزف الحوثيون مخزون الأسلحة الأمريكية من خلال إجبارها على إطلاق أكثر من ٢٠٠ قذيفة صاروخية، بتكلفة تزيد كثيراً على 500 مليون دولار. والأهم من مجرد التكلفة الباهظة هو حقيقة أن القذائف الصاروخية التي تطلقها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا يمكن استخدامها في منطقة المحيط الهادي، وتجديد المخزون قد يستغرق سنوات. وأخيراً، وربما الأهم من ذلك كله، هو أن الحوثيين قد أنهوا الحرب بشروطهم الخاصة، وسمحوا لأنفسهم بإعلان النصر على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

يهدف الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب إلى تقويض هذا النصر المزعوم للحوثيين بطريقتين. الأولى، وهي الأكثر وضوحاً، أن هذا الأمر التنفيذي ينطوي على تهديد بالقيام بعمل عسكري مباشر ضد الحوثيين، ما من شأنه أن يرفع احتمالية انجرار الولايات المتحدة إلى صراع آخر طويل الأمد في الشرق الأوسط، وتعد هذه المخاوف أحد أسباب اتباع إدارة بايدن نهجاً حذراً في محاربة الحوثيين.

الثانية، قام ترامب بتوجيه تعليماته للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بـ “إنهاء علاقتها مع الهيئات التي قدمت أموالاً للحوثيين، أو تلك التي عارضت الجهود الدولية لمواجهة الحوثيين، وتغض الطرف عن إرهاب الحوثيين وانتهكاتهم”. وإذا ما تم تفسير ذلك بشكل واسع، فإنه سيؤدي لقطع الولايات المتحدة الدعم عن الأمم المتحدة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، والسعي لفرض عقوبات على المنظمات والهيئات التي تقدم المساعدات في تلك المناطق. طالما استخدم الحوثيون المدنيين اليمنيين كرهائن لابتزاز المجتمع الدولي، مستخدمين بذلك المساعدات الإنسانية كسلاح فعال، وقد سائر المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، هذا الأمر لأنه لا يريد أن يرى الوضع الإنساني الكارثي يزداد سوءاً. إن إدارة ترامب تعطي الاعتبارات السياسية الأولوية على الاعتبارات الإنسانية، وتراهن على أنه إذا أصبح انعدام الأمن الغذائي والمجاعة سيئين بما فيه الكفاية في اليمن، فإن ذلك سيفضي لإضعاف قبضة الحوثيين على السلطة.

ينطوي كل من جانبي أمر ترامب التنفيذي على مخاطر كبيرة، فما أسهل أن تجد الولايات المتحدة نفسها متورطة في حرب أوسع نطاقاً في اليمن لدرجة ألا تجد طريقها للخروج منها. وعلى نحو مماثل، ليس هناك ما يضمن أن يصل الجوع لوضع يسمح لهم بالانتفاض ضد الحوثيين، أو أن تتوفر لديهم الرغبة للقيام بمثل هذه الانتفاضة، ولكن الشيء المؤكد هو أن الحوثيين يشكلون الآن تحدياً كبيراً للولايات المتحدة، وأن النهج الحذر لم يجد نفعاً.

<https://agsiw.org/the-coming-war-in-yemen>

الصين تدعم الحوثيين في اليمن: كيف يمكن لإدارة ترامب أن ترد؟

توفيا جيرينج وجيسون م. برودسكي



مع استمرار استهداف الحوثيين في اليمن لإسرائيل والشحن الدولي بشكل عدواني، يتعين على إدارة ترامب القادمة وضع دعم الصين للحوثيين وإيران على رأس الأجندة الثنائية مع بكين.

لطالما تصرفت الصين كـ«راكب مجاني» في البحر الأحمر، مستفيدة من الحماية التي تقدمها السفن الحربية الأمريكية للممرات المائية الحيوية بينما تدعم الحوثيين وإيران بالموارد. ويمكن للإدارة الأمريكية القادمة، بالتنسيق مع حلفائها، إضعاف هذه العلاقة من خلال الضغط على الصين في هذا المجال.

كيف تدعم الصين الحوثيين؟

في البداية، تدعم الصين الحوثيين من خلال شراء كميات كبيرة من النفط الإيراني. وفقاً لتقرير حديث، بلغت صادرات إيران من النفط 587 مليون برميل في عام 2024، بزيادة بلغت 10.75% عن عام 2023. وخلال السنوات الأربع الماضية، صدرت إيران نحو 1.98 مليار برميل من النفط، حيث كانت الصين أكبر عميل لإيران، إذ استحوذت على أكثر من 90% من هذه الصادرات في عام 2024.

ونتيجة لهذه الصادرات، حصل الحرس الثوري الإيراني على نحو نصف العائدات التي جنتها إيران من النفط، والتي بلغت 50 مليار دولار في العام نفسه. ويستخدم الحرس الثوري الإيراني هذه الأموال لدعم وكلائه، بما في ذلك حزب الله والحوثيين. وفي 11 يناير 2024، كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن إيران صدرت نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط من مرافق تخزين في الصين بموافقة غير مسبقة من بكين، مما أسهم في تعزيز تمويل الحرس الثوري الإيراني.

ويبدو أن الصين تدعم الحوثيين بما يتجاوز عائدات النفط الإيرانية. وفقاً لمصادر استخباراتية أمريكية، حيث استخدم الحوثيون منذ نوفمبر 2023 مكونات صينية الصنع لاستهداف السفن في البحر الأحمر مقابل منح السفن الصينية الحصانة. كما أضافت وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2024 عشرات الكيانات الصينية والإيرانية والحوثية إلى قائمة العقوبات الأمريكية بسبب تمويلهم وتهريبهم وتوفيرهم مواد ذات استخدام مزدوج ومواد عسكرية للحوثيين، في حين نفت السفارة الصينية في تل أبيب هذه المزاعم بشكل قاطع.

كيف تدير الصين موقفها تجاه الحوثيين؟

على الرغم من أن الصين في البداية أيدت قرارات مجلس الأمن التي تدين تصرفات الحوثيين بعد استيلائهم على السلطة في 2015-2014، فإن رد فعلها منذ نوفمبر 2023، بعد استئناف الحوثيين هجماتهم على الشحن، وعلى إسرائيل، أصبح أكثر هدوءاً. فقد امتنعت الصين عن التصويت وسعت لتخفيف حدة القرارات الأخيرة، كما عارضت الولايات المتحدة وحلفائها في هذه القضية.

وعلى الرغم من اعتراف الصين رسمياً بالمجلس الرئاسي اليمني، الذي يمثل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، إلا أنها تحافظ على علاقات غير رسمية مع الحوثيين. ومنذ عام 2015، شاركت الصين في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، واستضافت وفداً حوثياً في عام 2016. وفي عام 2023، وقع الحوثيون اتفاقاً اقتصادياً مع مجموعة «أنطون أويلفيلد» الصينية، والذي تم إنشاؤه بعد ذلك بوقت قصير.

ما الذي تخاطر به الصين بدعم الحوثيين؟

على الرغم من دعمها للحوثيين، تظل الصين عرضة للمخاطر التي تشكلها هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. وتتم أكثر من نصف صادرات الصين النفطية عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تمر شحنات النفط عبر نقاط الاختناق في البحر الأحمر التي أصبحت الآن معرضة للهجمات الحوثية. وتدعم هذه الممرات المائية الحيوية أيضاً تجارة الصين مع أوروبا، التي تمثل 21% من إجمالي صادراتها.

وقد أجبرت الاضطرابات الحوثية بعض شركات النقل الكبرى على تعليق أو إعادة توجيه خدماتها عبر رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى زيادة تكاليف الوقود وأوقات السفر. كما تعرضت السفن المرتبطة بالصين، حتى لو عن طريق الخطأ، لأضرار بسبب هجمات الحوثيين، مثل الهجمات على كابلات بحرية وناقلات نفط.

كيف يمكن لإدارة ترامب أن ترد على الصين بشأن الحوثيين؟

أعرب الرئيس المنتخب دونالد ترامب عن تفاؤله بأن الصين «قادرة على المساعدة» في حل نزاع روسيا في أوكرانيا، وهو ما يعكس أمل إدارة بايدن في التعاون الدولي. ومع ذلك، لا ينبغي أن يتوقع صناع السياسة الأمريكيون مساعدة فعالة من الصين ضد إيران أو الحوثيين.

وفي المحادثات الثنائية، يجب على إدارة ترامب الضغط مباشرة على الصين لتقليص مبيعات الأسلحة، والصادرات ذات الاستخدام المزدوج، والتمويل غير المشروع للحوثيين. كما ينبغي رفع السرية عن المعلومات الاستخباراتية التي تظهر الدعم الصيني للحوثيين والإفصاح عنها أمام مجلس الأمن الدولي لإثبات تواطؤ بكين.

لا ينبغي للولايات المتحدة أن تعمل بمفردها، بل يجب عليها تعزيز التحالفات مع شركاء مثل دول الخليج ومصر والهند وآسيا. يتضمن هذا التنسيق تبادل المعلومات الاستخباراتية، وفرض عقوبات، وتطبيق القوانين الصارمة ضد الكيانات الصينية.

وبجانب الضغط على الصين، يمكن لإدارة ترامب النظر في استهداف القيادة الحوثية في اليمن، مثل عبد الملك الحوثي، كما يمكن شن ضربات ضد الأهداف الإيرانية مثل السفن التابعة للحرس الثوري الإيراني التي توفر بيانات استهداف للحوثيين.

ومن خلال هذه السياسات، يمكن لإدارة ترامب تعزيز الاستقرار الإقليمي وحماية الممرات المائية الحيوية.

<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/china-is-supporting-the-houthis-how-res-how-the-trump-administration-can-respond>

الصين تزود المتمردين الحوثيين في اليمن بالأسلحة مقابل ضمان حرية المرور في البحر الأحمر دون عوائق



في تقرير حديث، كشفت مصادر استخباراتية أمريكية أن الحوثيين في اليمن، المدعومين من إيران، يستخدمون أسلحة صينية في هجماتهم على الشحن في البحر الأحمر، مقابل عدم استهداف السفن الصينية. ووفقاً للتقرير، الذي نشرته مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، تمكن الحوثيون بعد زيارات لهم إلى الصين في عامي 2023 و2024 من إنشاء سلسلة توريد أسلحة، مما سمح لهم بالحصول على «مكونات ومعدات توجيه متقدمة» لصواريخهم.

وتشير المعلومات إلى أن الحوثيين يخططون لاستخدام مكونات الأسلحة الصينية لإنتاج مئات الصواريخ المجهزة التي يمكنها ضرب دول الخليج. وفي الوقت نفسه، تواصل السفن المرتبطة بالصين عبور البحر الأحمر، حيث تستمر في الإبحار في ممرات الشحن دون أن يتم استهدافها من قبل الحوثيين، على الرغم من وقوع حادث في مارس 2024، حيث تعرضت ناقلة نفط مرتبطة بالصين للهجوم بسبب خطأ في الاستهداف من قبل الحوثيين.

وقد صرح الحوثيون سابقاً أنهم سيتجنبون استهداف السفن المرتبطة بالصين، التي تشتري حوالي 90 في المائة من صادرات النفط الإيراني، مما يساعد إيران في مواجهة العقوبات المفروضة على قطاعها النفطي.

كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركتين صينيتين في أكتوبر 2024، وذلك لتزويدهما الحوثيين بـ «مكونات ذات استخدام مزدوج» من شأنها تعزيز قدرات الحوثيين في إنتاج الصواريخ والطائرات بدون طيار. والشركتان هما Shenzhen Rion Technology Co. وShenzhen Jinghon Electronics Limited، حيث قامت بتوريد مئات مكونات أنظمة التوجيه الصاروخي المتقدمة.

وأكد كليفورد ماي، المؤسس والرئيس لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، أن التقارير الحالية تؤكد أن الصين، بدعم من إيران، تقدم أسلحة للحوثيين. وأشار إلى أن الغرب يتعرض الآن لهجوم من محور يشمل بكين، موسكو، طهران، ووكلائهم، بالإضافة إلى بيونغ يانغ، مع سعيهم لإقامة نظام دولي جديد يعتمد على قوتهم وقواعدهم. وأضاف أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين لم يستجيبوا بشكل فعال لهذا الواقع، متوقعاً أن تقوم الإدارة القادمة بتحسين الاستجابة.

من جانبه، قال جو تروزمان، المحلل في مجلة Long War Journal، إن الحوثيين من المرجح أن يسعون لتوسيع سلسلة التوريد الخاصة بهم لدعم قدراتهم الصاروخية المتزايدة، خاصة مع تزايد التدقيق الدولي في هجماتهم على إسرائيل والشحن التجاري. ولفت إلى أن الحوثيين قد تعلموا أن الضغط على الدول الرئيسية في المنطقة، مثل دول الخليج الغنية بالنفط، قد يخلق عدم استقرار اقتصادي عالمي.

وأعرب المحلل جاك بيرنهام عن قلقه من أن المساعدات الصينية للحوثيين تشير إلى أن بكين تساهم بشكل نشط في الفوضى وعدم الاستقرار العالمي. وأضاف أن الصين، من خلال تقديم الدعم لروسيا في حربها بأوكرانيا، ودعمها الآن للحوثيين، تسعى إلى تعزيز مكانتها كداعم للأنظمة الاستبدادية.

<https://www.fdd.org/analysis/2025/01/02/china-arming-houthi-rebels-in-yemen-in-ex-change-for-unimpeded-red-sea-passage>

بعد الأسد، هل سيواجه الحوثيون نفس المصير؟ ناتانيال رابكين وآري هيستين



قالت مجلة أمريكية إن سقوط نظام الأسد في سوريا يزيد من فرص جماعة الحوثيين في اليمن للاستفادة من عدم الاستقرار الإقليمي.

وأضافت المجلة أن مع سقوط نظام الأسد في سوريا وهزيمة حزب الله في لبنان وعزلته المتزايدة، تحول الاهتمام إلى الحوثيين في اليمن.

وأوضحت المجلة أن الحوثيين ربما يكونون أقوى قوة إيرانية متبقية في المنطقة، وهم بالتأكيد الأكثر نشاطاً من حيث هجماتهم على إسرائيل وكذلك على الشحن الدولي في البحر الأحمر.

وتابعت: «مع تصاعد المواجهة بين الحوثيين وإسرائيل، وربما أميركا أيضاً، فمن المرجح أن يثير هذا تساؤلات حول ما إذا كان نظام الحوثيين في صنعاء سيظل ضعيفاً مثل شريكه السابق في دمشق».

الفساد المشترك بين الحوثيين ونظام الأسد

أضافت المجلة أن مثل نظام الأسد، فإن الحوثيين يمثلون شريحة ضيقة من السكان، وتترك الأغلبية غارقة في الفقر. وهذا الفقر لا ينبع من الحرب أو العقوبات بقدر ما ينبع من الفساد النظامي والمحسوبية والعزلة المتعمدة.

وذكرت أن هذه الأنظمة تسهل نهب السكان من خلال مجموعة أدوات مشتركة: الرشاوى التي يطلبها المسؤولون الذين يتقاضون أجوراً زهيدة، والصناعات الاحتكارية التي يستفيد منها المطلعون، والأنظمة المزورة لاستيراد السلع، حيث تلعب الصادرات دوراً ضئيلاً في الاقتصادات المدمرة للدول التابعة لإيران.

هل الحوثي يشبه الأسد؟

وأكد التحليل أن إصلاح مؤسسات الدولة أمر غير معقول، لأن خلل وظائفها هو اختيار متعمد لضمان تمتع أنصار النظام الأساسيين بالتفوق الاقتصادي والاجتماعي.

وأشار إلى أن المستويات المرتفعة من الفساد والاستغلال أدت إلى جعل نظامي الأسد والحوثي غير محبوبين بشدة، مما أجبرهما على الاعتماد على أجهزة أمنية وحشية للحفاظ على السلطة.

وترى المجلة أن التلقين من خلال وسائل الإعلام والتعليم، الذي يصور هذه الحكومات على أنها مدافعة عن الاستقلال الوطني ومناهضة للاستعمار، أصبح أقل إقناعاً مع تفاقم المعاناة العامة على أيدي النظام ومع تزايد الاعتماد على الرعاية الأجانب، وخاصة إيران.

وعلى الرغم من أوجه التشابه هذه، فإن الاختلافات الرئيسية بين نظامي الأسد والحوثيين تشير إلى أن مساراتهما قد تتباعد. فالقيادة الحوثية أصغر سناً وأكثر نشاطاً من الكادر المتقدم في السن في عهد الأسد. على سبيل المثال، يبلغ رئيس الاستخبارات الحوثية عبد الحكيم الخيواني من العمر أقل من أربعين عاماً، في حين كان نظيره السوري حسام لوقا يقرب من الخامسة والستين قبل سقوط الأسد.

وعلاوة على ذلك، بعد عشر سنوات من الاستيلاء على صنعاء، تقول المجلة: «لا يزال الحوثيون في المراحل الأولى من الحركة الثورية المتطرفة. وعلى النقيض من ذلك، أصبح نظام الأسد سلالة راكدة فارغة أيديولوجياً بعد خمسين عاماً في السلطة».

توقعات بانهيان منظومة الحوثي

وذكرت المجلة أن قادة الحوثيين يختلفون أيضاً في استجاباتهم المحتملة للتحدي. فعلى النقيض من الأسد، الذي فر في نهاية المطاف إلى روسيا، قد يعود قادة الحوثيين إلى تكتيكات حرب العصابات في المناطق الجبلية في اليمن بدلاً من التخلي عن حركتهم في المنفى. نادراً ما يغادر كبار الحوثيين في اليمن، وربما يكون هذا هو السبب الذي يجعلهم أكثر ميلاً إلى المقاومة حتى النهاية بدلاً من البحث عن ملجأ في الخارج.

استدركت المجلة قائلة: «في حين يظل بقاء الحوثيين على المدى الطويل غير مؤكد، فإن نظامهم يواجه أزمة شرعية متنامية. فالشروع في أسسه تتسع، وتعتمد القيادة بشكل متزايد على العنف الوحشي لقمع المعارضة. ويبدو الانهيار في نهاية المطاف محتملاً ولكنه ليس وشيكاً بالضرورة».

الضغوط الدولية على الحوثيين

وتوقعت المجلة أن اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية المعارضة للإرهاب الحوثي قد يؤدي إلى تسريع سقوطهم. وقالت: «ويتعين على الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما تكثيف الضغوط السياسية والمالية والعسكرية على الحوثيين، حيث أن قطع قدرتهم على تحويل المساعدات الإنسانية من شأنه أن يضعف موقفهم المالي بشكل كبير».

وأضافت: «إن المجتمع الدولي، بدلاً من دعم نظام يديم الإرهاب ويزعزع استقرار المنطقة، ينبغي له أن يخصص الموارد لمساعدة ضحاياه وأولئك الذين يحاولون مقاومته، بما في ذلك اللاجئين اليمنيين في الخارج والقوات اليمنية في جنوب اليمن التي تقاوم ضد الحوثيين».

وأكدت المجلة أن الأزمات الحالية التي تواجه حزب الله اللبناني وفيلق القدس الإيراني تجعل هذه اللحظة مناسبة للضغط على النظام الحوثي. وفي حين أن الحوثيين ربما استمدوا الثقة ذات يوم من دعم طهران، فمن المرجح أنهم يعيدون تقييم هذا الدعم في ضوء الأحداث الأخيرة في سوريا.

كيف يمكن أن يحدث سقوط الحوثيين؟

طبقاً للتحليل، قد يخلق هذا فرصة للضغط على الحوثيين لوقف هجماتهم في البحر الأحمر. ومع ذلك، حتى هذا سيكون بمثابة هدنة مؤقتة، وليس حلاً حقيقياً للتهديد طويل الأجل الذي يشكله الحوثيون على الدول الأخرى في المنطقة، ناهيك عن رعاياهم.

وهذا يثير التساؤل: كيف يمكن أن يحدث سقوط الحوثيين؟

ثلاثة تطورات للتغيير الحقيقي في اليمن

تؤكد المجلة أن التغيير الحقيقي في اليمن يتطلب ثلاثة تطورات رئيسية: أولها، يتطلب التغيير ارتفاعاً في الغضب العام من المظالم التي يشعر بها الشعب اليمني، والتي ربما ترتبط في المقام الأول بالظروف الاقتصادية ولكن ربما أيضاً بالغضب من فرض آرائهم الدينية التي تتعارض مع معتقدات أغلبية السكان.

التطور الثاني يتمثل في فقدان التأييد أو الدعم من دوائر النخبة الرئيسية، التي قد تكون البيروقراطيين الحوثيين أو القبائل المتحالفة التي يعتمد عليها النظام لقمع المعارضة.

أما التطور الثالث فيؤكد أنه لابد أن يؤدي عدم الاستقرار إلى إحداث شرخ داخل الطبقة القيادية، مدفوعاً بضغوط خارجية على النظام أو صراعات داخلية على السلطة؛ وقد تنشأ صراعات السلطة بشكل عضوي داخل النظام المفترس والسري، ولكنها قد تتسارع بسبب أحداث مفاجئة ومهمة، مثل وفاة أو اغتيال شخصيات رئيسية داخل قيادته.

الفوضى المستقبلية للحوثيين

وحسب التحليل، فإن هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تترك النظام في حالة من الفوضى، عاجزاً عن الحفاظ على قبضته القاسية على عشرين مليون يمني. وهذا بدوره من شأنه أن يخلق زخماً قد يجد النظام صعوبة متزايدة في عكسه.

وأوضح أن كيفية تطور هذه العملية لا تخضع لسيطرة أي شخص وبالتأكيد ليست تحت سيطرة أي قوة خارج اليمن. ومع ذلك، تشير التجربة السورية إلى أن الضغط المستمر والتنسيق مع قوى المعارضة سيكون أكثر فعالية من محاولة التفاوض مع نظام مكرس للقمع الداخلي والعدوان الخارجي.

وأردف التحليل: «مثل الأسد، سوف يفقد الحوثيون السلطة ذات يوم، وسوف يتذكر اليمنيون من ساعدتهم في ساعة حاجتهم ومن لم يفعل. إن الحفاظ على الضغط العسكري والسياسي والاقتصادي أمر بالغ الأهمية».

وقد خلصت المجلة إلى القول إن «حرمان الحوثيين من الشرعية وفرص الحصول على المساعدات الخارجية هو عنصر أساسي في هذا الجهد. إذ تظهر تجربة الأسد أن هؤلاء الطغاة لا يدومون إلى الأبد، وأن الاستثمار في علاقات دبلوماسية طويلة الأمد معهم هو رهان خاسر».

[/__https://nationalinterest.org/blog/buzz/after-assad-are-houthis-next-214190](https://nationalinterest.org/blog/buzz/after-assad-are-houthis-next-214190)

تقرير يكشف عن قرب الانتهاء من بناء مطار «غامض» في جزيرة عبدالكوري بسقطرى

The Maritime Executive
INTELLECTUAL CAPITAL FOR LEADERS



كشفت تقرير أمريكي عن قرب الانتهاء من تشييد مطار وصفه بـ «الغامض» في أرخبيل سقطرى، وتحديدًا في جزيرة عبد الكوري.

وأشار التقرير إلى أنه في الأيام الأخيرة، حتى تاريخ 28 ديسمبر، كان هناك فجوة في مدرج المطار عند نهايته الشمالية. وإذا تم ردم هذه الفجوة، فإن المدرج سيكون قد اكتمل بطول 2400 متر.

كما أفاد التقرير بأن المطار تم رسم خارطته على الطرف الشمالي البعيد للمدرج في الأيام الأخيرة، وذلك في وقت قريب من سد الفجوة المذكورة.

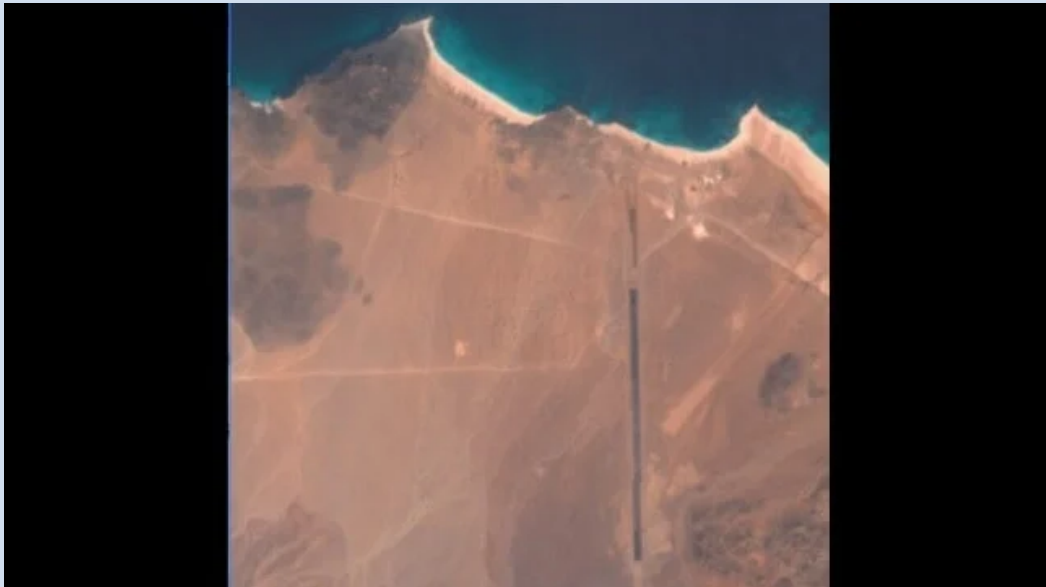
ورجح التقرير أن تكون هذه العمليات المتسارعة في سياق التصعيد المتزايد حول الصراع في اليمن، لاسيما مع التهديدات التي تشكلها جماعة الحوثيين على الملاحة الدولية في البحرين الأحمر والعربي.

وأوضح التقرير أن الخطر المتزايد من تصعيد الصراع حول اليمن والممرات البحرية المحيطة به، دفع إسرائيل إلى توسيع نطاق هجماتها على الحوثيين، شاملة الموانئ وسلاسل الإمداد التي تمتد إلى إيران. كما دعا البعض إلى فرض حصار كامل على اليمن الخاضع لسيطرة الحوثيين، مع حظر كامل حركة المرور البحرية والجوية بين إيران واليمن، وأكد البعض في إسرائيل ضرورة أخذ الأهداف المرتبطة بإيران في الحسبان.

وأشار التقرير إلى أنه في حال كان الهدف هو الرد السريع على تهديدات الحوثيين، مثل شن هجوم على سفينة تجارية، فإن الحاجة إلى مرافقة بحرية قريبة أو حاملة طائرات تكون ضرورية. ومع ذلك، فإن معظم خصوم الحوثيين يحتاجون إلى إطلاق هجماتهم من مطارات بعيدة، مما يشكل تحديات كبيرة في مجال الاستخبارات والتزود بالوقود، ويجعل من الصعب الرد السريع على تهديدات متطورة.

ولفت التقرير إلى أن المطار في جزيرة عبد الكوري - القريبة من قناة جاردافوي - يكتسب أهمية استراتيجية كبيرة، حيث سيمكن الطائرات المنطلقة من عبد الكوري من التحكم في قنوات الشحن عبر خليج عدن إلى مضيق باب المندب، مع إمكانية الحفاظ على وجود مستمر أو الاستجابة السريعة للتهديدات العابرة للشحن التجاري.

وأوضح التقرير أنه بدأ العمل في المطار في جزيرة عبد الكوري في عام 2021، ولكن تطور العمل كان بطيئاً في البداية. ومع ذلك، فقد تسارعت وتيرة العمل في الأسابيع الأخيرة. وحتى 23 ديسمبر، تم الانتهاء من 1800 متر من المدرج وتم طلاؤه بعلامات المسافة ومفاتيح البيانو في الطرف الجنوبي، كما تم تعبيد ساحة الانتظار التي قد تكون كبيرة بما يكفي لاستدارة الطائرات.





وأضاف التقرير أن المدرج، عند اكتماله، سيكون قويًا بما يكفي لدعم الطائرات الهجومية والاستطلاعية البحرية والطائرات الثقيلة. كما تم تشغيل مصنع قريب من المطار لتوفير المواد اللازمة لتأسيس بنية تحتية قادرة على تحمل وزن الطائرات الكبيرة.

وأشار التقرير إلى بناء ما يبدو أنه ثكنة بها عشرة منازل جديدة في خيصة صالح، على بعد أربعة أميال من المطار، مع وجود علامات على الاستخدام الكثيف للطريق بين المطار والثكنة. كما يبدو أنه تم بناء رصيف جديد على الشاطئ في كيليميا، مما يضيف حماية أفضل ضد الهجمات الجوية المحتملة مقارنة بالرصيف السابق.

كما لفت إلى وجود موقع للمرافق على أعلى نقطة من تلة تبعد 100 متر إلى الغرب من الطرف الشمالي للمطار، وهو الموقع الذي يخدمه طريق مستخدم بشكل جيد، وقد كان قيد الاستخدام لمدة 15 عامًا على الأقل. ويعتقد التقرير أن هذا الموقع قد يكون قد تم استخدامه كمحطة لجمع المعلومات الاستخبارية، وقد جذب اهتمامًا غير عادي من التصوير عبر الأقمار الصناعية في أكتوبر الماضي.

ووفقًا للمعدل الحالي في تقدم العمل، يشير التقرير إلى أن المطار سيكون جاهزًا لاستقبال العمليات البدائية في غضون أسابيع قليلة، مما قد يكشف عن هدف بناء المطار واستخدامه في المستقبل، خاصة في السيطرة على المداخل البحرية لخليج عدن.

وفي أقل تقدير، قد يصبح المطار نقطة تحويل للطوارئ، مع احتمال أن يتم بناؤه على حساب السكان المحليين، وليس من أجل مصلحتهم الإنسانية، إذا تم السماح لأي منهم بالبقاء على الجزيرة بعد بدء العمليات الجوية.

<https://maritime-executive.com/article/mysterious-strategic-airfield-on-gulf-of-aden-is-nearly-completed>

سفن التجسس الإيرانية: جمع المعلومات الاستخباراتية لدعم هجمات الحوثيين على السفن التجارية



تجذب السفن الإيرانية الخاضعة لعقوبات وزارة الخزانة الأميركية اهتماماً خاصاً من قبل المجتمع البحري، خاصةً فيما يتعلق بنشاطها الاستخباراتي الذي يساهم في تنفيذ الهجمات على السفن التجارية. ووفقاً لتقرير أصدره موقع "The Maritime Executive"، تمثل السفن «إم في سافيز» و«إم في بهشاد» مثلاً على هذا النشاط، حيث كانت السفينتان تعملان في موقع مراقبة ثابت قبالة ساحل دهلك في المياه الإقليمية الإريتيرية بالبحر الأحمر منذ أواخر عام 2016 حتى يناير 2024. وتخضع السفينتان لسيطرة مجموعة خطوط الشحن الإيرانية المملوكة للدولة (IRISL)، إلا أن أنماط نشاطهما الغربية، بالإضافة إلى وجود أفراد يرتدون الزي الرسمي على متنها، تشير بقوة إلى أنهما كانت تحت إدارة البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني.

وقد تم تأكيد هذا التصنيف عندما تعرضت السفينة «سافيز» لأضرار جراء انفجار ألغام لاصقة في 6 أبريل 2021، وهو الهجوم الذي اعترفت به إسرائيل لاحقاً. وبعد الهجوم، عادت «سافيز» إلى بندر عباس، حيث تم استبدالها بسفينة «بهشاد»، التي أجبرت أيضاً على مغادرة الموقع في يناير 2024 وانتقلت إلى خليج عدن.

وأوضح تقرير الموقع أن السفينتين سافيز وبهشاد لعبتا دوراً رئيسياً في جمع المعلومات الاستخباراتية وتوزيعها لدعم هجمات الحوثيين على السفن التجارية. السفينتان مزودتان بأجهزة رادار بحرية متطورة، بما في ذلك رادار مثبت في الأمام فوق الصاري وآخر في الخلف، بالإضافة إلى مجموعة هوائيات جوية معقدة على ارتفاع عالٍ فوق الجسر، مما يعزز قدرتها على اكتشاف الأهداف بمدى يصل إلى 50 نانومتر.

علاوة على ذلك، يمكن للسفينتين استقبال صور من القمر الصناعي الإيراني «خيام» (وربما أيضاً من أقمار كانوبس-في الروسية) بدقة متر واحد، مع تأخير زمني أقل من 24 ساعة. وبفضل هذه التكنولوجيا، تمكنت السفينتان من متابعة النشاط البحري في المنطقة وجمع معلومات هامة عن حركة السفن التجارية. ومن خلال دمج هذه البيانات مع معلومات نظام التعريف التلقائي (AIS) للسفن التي تعمل بأنظمة AIS الخاصة بها، يمكن للسفينتين الحفاظ على رسم بياني دقيق لنشاط المنطقة البحرية، ما يمكنهما من التعامل مع الأهداف باستخدام الصواريخ والطائرات بدون طيار.

وبعد مغادرة السفينتين سافيز وبهشاد منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، يُحتمل أن تكون البحرية الإيرانية النظامية قد تولت حالياً دور جمع المعلومات الاستخباراتية في المنطقة، باستخدام سفنها التي تتمتع بحماية سيادية إضافية، رغم أن تهديد الألغام البحرية لا يزال قائماً.

حالياً، تتم متابعة الوجود المستمر في المنطقة من قبل الأسطول رقم 100، الذي يتكون من الفرقاطة «إيرينس دينا» (F75) وسفينة الإمدادات اللوجستية «إيرينس بوشهر» (L422)، التي من المقرر أن تعمل قريباً.

تم نقل السفينتين سافيز وبهشاد إلى مياه أكثر أماناً. وتشير التقارير إلى أن «بهشاد» تعمل الآن في منطقة مضيق هرمز، بالقرب من قشم، مما يعزز الدفاعات الإيرانية الساحلية في هذه المنطقة الحساسة. أما «سافيز»، فقد تركت في محطة في شمال بحر العرب، حيث كانت قد تورطت في الهجوم الذي شنته طائرة إيرانية بدون طيار من طراز «شاهد-136» على ناقلة المواد الكيميائية «إم في كيم بلوتو» قبالة بوربندر في 23 ديسمبر 2023.

بعد الهجوم، أعلنت البحرية الهندية أنها سعدت إلى متن سفينة «سافيز» في المياه الدولية، لكنها لم تجد أي دليل يدينها، وهو عمل جريء لم يصحبه أي دليل داعم أو شكوى من إيران، ولكنه أدى إلى توقف الهجمات المماثلة.

كما تم تفتيش سفينة «إم في آر تينوس»، وهي سفينة حاويات إيرانية أخرى، في عملية متابعة هندية أخرى، مما يشير إلى أن السلطات الهندية تعتقد أن هذه السفينة قد تكون متورطة أيضاً في الهجوم.

من جانب آخر، رصدت شركة الاستخبارات البريطانية «ماري تريس» سفينة حاويات إيرانية أخرى هي «إم في شيبا»، التي أظهرت تصرفات مريبة في يناير 2024. على الرغم من كونها تعمل بشكل تجاري، إلا أنها قد تكون تلعب دوراً في جمع المعلومات الاستخباراتية، متخفية وراء نشاطها التجاري.

وتعتمد معظم محاولات إيران لشن حرب غير متكافئة على فرضية أن خصومها سيترددون في انتهاك الاتفاقيات الدولية وقانون البحار. لكن عندما يتخذ هؤلاء الخصوم إجراءات حازمة لحماية مصالحهم، يتراجع الإيرانيون وتصبح هذه السفن التجارية تهديداً كبيراً فقط عندما لا يتم تحديدها بقوة.

في هذا السياق، لم تُنشر البحرية الإيرانية بعد حاملتي الطائرات بدون طيار «شهيد مهدوي» (C110-3) و«شهيد باقري» (C110-4)، وهما يشكلان تهديداً كبيراً، لكنه يظل محصوراً في حالة عدم مواجهته بقوة مناسبة.

<https://maritime-executive.com/article/iran-s-spy-ship-activity-extends-beyond-the-red-sea>

واشنطن فشلت في معالجة التهديد الحوثي.. والضربات المنسقة

الأخيرة في اليمن رسالة لإيران



انتقدت صحيفة «واشنطن تايمز» ما وصفته بـ «فشل أمريكا» في التعامل مع التهديد الحوثي، داعية واشنطن إلى الرد عبر إطلاق العنان لإسرائيل، التي تعتبر الركيزة الإقليمية الرئيسية، لمواجهة الجماعة الإرهابية المتمركزة في اليمن.

ويعد هذا الفشل انتهاكاً لسياسة أمريكية ثابتة، إذ كانت الولايات المتحدة منذ تأسيسها تدعم حرية الملاحة في المياه الدولية، ولقد تأسست البحرية الأمريكية بشكل رئيسي لمنع أعمال القرصنة والتدخل في منطقة الشرق الأوسط. وقالت الكاتبة سين دورنز إن السماح للحوثيين بمواصلة تحركاتهم «المجنونة» قد أسهم في كسر هذا التقليد القوي، مشيرة إلى أن هذا الفشل أدى إلى تآكل مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة والعالم. وأضافت أن هذا يظهر للعالم، سواء للأصدقاء أو الأعداء، أن واشنطن لم تعد قادرة أو راغبة في الوفاء بتعهداتها.

كما أن هذا الموقف جزء من مشكلة أوسع من صنع الولايات المتحدة نفسها. ففي عام 2021، قامت إدارة بايدن بالتراجع عن تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية أجنبية، كجزء من سعيها لاسترضاء إيران والتفاوض حول برنامجها النووي. وأدى ذلك إلى تعزيز موقف طهران ووكلائها الإرهابيين في المنطقة.

ومما لا شك فيه أن الهجوم الحوثي المتزايد ليس مصادفة، وأن الحوثيين يسعون الآن لزيادة دعم إيران من خلال استعراض قدراتهم، مع احتمال تلقيهم مزيداً من الدعم من طهران. وقد أثبت الحوثيين أن الاستثمار فيهم هو استثمار منخفض التكلفة بالنسبة لإيران، حيث شكلوا تهديداً للولايات المتحدة دون التسبب في مشاكل لحلفاء إيران مثل الصين وروسيا.

وأكدت الصحيفة أن إسرائيل تمتلك الوسائل والدوافع اللازمة لشن ضربات قاضية ضد الحوثيين، داعية الولايات المتحدة إلى السماح لها بذلك.

الضربة الجوية المنسقة

من جانبها، أفادت صحيفة «نيويورك صن» الأمريكية أن الضربة الجوية الأخيرة التي شنها التحالف ضد أهداف حوثية، والتي كانت منسقة لأول مرة مع القوات الجوية الإسرائيلية، قد تحمل رسالة مفادها أن المنشآت النووية الإيرانية قد تكون الهدف التالي.

وبحسب التقرير، يشير المحللون إلى أن هذا التنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل يُعد تمهيداً لضربات جوية إضافية. حيث بدأت أكبر عملية عسكرية ضد اليمن في صباح الجمعة، من خلال قصف طائرات أمريكية وبريطانية لأهداف استراتيجية تابعة للحوثيين مثل منشآت الأسلحة، قواعد القيادة، والمرافق تحت الأرض. وبعد ساعات من هذه الضربة، شنت إسرائيل ضربات استهدفت منشآت اقتصادية تحت سيطرة الحوثيين، بما في ذلك محطة كهرباء وموانئ.

وأوضحت الصحيفة أن التنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بالإضافة إلى قصف أهداف إيرانية أبعد من حدود إسرائيل، يُنظر إليه كإشارة لبداية مرحلة جديدة من الضغوط على إيران. وأكدت الباحثة في شؤون الإرهاب، أنات بيركو، في تصريحات لقناة كان الإسرائيلية أن الهجوم المنسق هو بمثابة «رسالة إلى إيران».

وقد جاءت هذه الضربات بعد اعتراض ثلاث طائرات مسيرة أطلقها الحوثيون، وسط تزايد الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة من اليمن، التي استهدفت مصالح إسرائيلية وأمريكية في المنطقة. وبحسب التقارير، فإن الحرس الثوري الإيراني يعيد توجيه معظم شحنات الأسلحة من لبنان إلى اليمن، مما يفاقم من تصعيد الحوثيين ضد إسرائيل وأمريكا.

وفي المقابل، تم توقيت الضربات الإسرائيلية ليواكب التجمع الأسبوعي في صنعاء يوم الجمعة، حيث كانت تهدف بعض الضربات إلى أن يراها الحشود كتحدٍ واضح. وأشار التقرير إلى أن نائب الأدميرال براد كوبر، نائب قائد القيادة المركزية الأمريكية، قام بزيارة لإسرائيل حيث تم التنسيق بين القوات الأمريكية والإسرائيلية لهذه العملية.

وقال المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية، إن الطائرات الأمريكية والبريطانية استهدفت «شبكات الأنفاق ومستودعات الأسلحة» في منطقة حرف سفيان الجبلية قبل الهجوم الإسرائيلي. وأكد البيان أن هذه الضربات كانت جزءاً من جهود القيادة المركزية لتقليص تهديدات الحوثيين المدعومين من إيران ضد الشركاء الإقليميين والسفن العسكرية والتجارية.

وذكرت الصحيفة أن هذه التحركات تأتي في وقت حساس حيث يسعى الرئيس المنتخب ترامب إلى تعزيز التنسيق العسكري مع إسرائيل ضد التهديدات الإيرانية. كما أفادت التقارير بأن الحرس الثوري الإيراني قد أجرى تدريبات لتعزيز دفاعاته ضد أي هجمات محتملة.

وفي هذا السياق، تجري مناقشات داخل الحكومة الإسرائيلية حول شن هجمات عسكرية على إيران في المستقبل القريب، خاصة في ظل التحركات المتزايدة لحشد الدعم العسكري ضد الجمهورية الإسلامية.

الصراع في اليمن: البحرية الأمريكية تدمر مواقع أسلحة الحوثيين بصواريخ توماهوك



تشهد الحرب على اليمن تصاعداً ملحوظاً منذ يناير 2024، حيث تقود الولايات المتحدة وبريطانيا هجوماً مكثفاً ضد الجماعات الحوثية المدعومة من إيران. وفي هذا السياق، نشرت مجلة «أخبار البحرية الأمريكية للدفاع والأمن»، التي تعد من المصادر الرائدة في مجال القوات البرية والبحرية والجوية، هذا المقال وذلك في 3 يناير 2025.

ووفقاً للمعلومات التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية، قالت المجلة إن المدمرات الصاروخية الموجهة التابعة للبحرية الأمريكية، والمتمركزة في البحر الأحمر من مجموعة حاملات الطائرات «هاري إس. ترومان»، قد أطلقت سلسلة من صواريخ «توماهوك» أرض-بحر ضد البنية التحتية الرئيسية للحوثيين في اليمن. وأضافت المجلة أن الهجمات استهدفت مراكز القيادة والتحكم، ومرافق إنتاج الأسلحة، وكذلك مواقع التخزين.

ويعد صاروخ «توماهوك» حجر الزاوية في القوة البحرية الأمريكية، حيث يشتهر بمداه الطويل ودقته العالية وتعدد استخداماته. ومع مدى يتجاوز 1000 ميل، يستطيع هذا الصاروخ الجوال الذي يسير دون سرعة الصوت ضرب أهداف عميقة داخل الأراضي المعادية مع الحفاظ على منصات إطلاقه آمنة.

وتوفر، أنظمة الملاحة في صاروخ توماهوك، والتي تدمج تقنيات GPS والملاحة بالقصور الذاتي ومطابقة محيط الأرض، دقة استثنائية. هذه القدرة ضرورية لاستهداف الأهداف الثابتة عالية القيمة مثل مراكز القيادة المحصنة ومستودعات الأسلحة، مما يضمن تحييد التهديدات بفعالية مع الحد الأدنى من الأضرار الجانبية.



وتتنمي المدمرات التي استخدمت في هذه العملية إلى فئة «أرلي بورك»، وهي مجهزة بنظام القتال «ايجيس» ومنصات الإطلاق الرأسي. وتعتبر هذه المدمرات مزيّجاً قوياً من القوة النارية، والوعي الظرفي، والقدرة على البقاء.

وأشار التقرير إلى أن استخدام منصات الإطلاق الرأسي سمح بإطلاق صواريخ متعددة ومتزامنة، مما أتاح تنفيذ ضربة منسقة على عدة أهداف في وقت واحد. وعملت المدمرات من البحر الأحمر، مستفيدة من المدى الطويل لصواريخ «توماهوك»، لاستهداف أهداف في اليمن مع البقاء بعيداً عن متناول القوات المعادية بشكل مباشر.

وقد لعبت المرافق الحوثية المستهدفة دوراً رئيسياً في القدرات العسكرية للجماعة. حيث تسببت ضربات مراكز القيادة في تعطيل قدرة الحوثيين على تنسيق عملياتهم، بينما أدى تدمير مواقع إنتاج الأسلحة ومستودعات التخزين إلى تقليص قدرتهم على تصنيع ونشر الأسلحة المتطورة.

ومن المحتمل أن تكون العديد من هذه المرافق مرتبطة بالدعم الإيراني، كما يتضح من استخدام الحوثيين للطائرات المسيرة والصواريخ المتطورة في هجماتهم السابقة. ويهدف استهداف هذه الأصول إلى تقليل الفعالية العملياتية للحوثيين وتقليص تهديداتهم للاستقرار الإقليمي.

ويعكس اختيار صواريخ «توماهوك» مزاياها الاستراتيجية في الحروب الحديثة، حيث توفر هذه الصواريخ مزيّجاً من الدقة والمدى والقدرة على التوسع، مما يسمح للقادة العسكريين باستهداف أهداف متعددة في وقت واحد. كما تعزز قدرتها على تلقي بيانات إعادة الاستهداف أثناء الطيران مرونتها، مما يتيح إجراء تعديلات بناءً على الاستخبارات في الوقت الفعلي. وعلى الرغم من تكلفتها المرتفعة، التي تقدر بحوالي 1.5 مليون دولار للصاروخ الواحد، فإن فعاليتها في تحييد البنية التحتية الحيوية تبرر استخدامها ضد الأهداف عالية القيمة. ويمثل تنفيذ مثل هذه العمليات في البحر الأحمر تحديات كبيرة نظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة كطريق بحري رئيسي، وقربها من الخصوم المحتملين. وقد استهدف الحوثيون، المدعومين من إيران، في وقت سابق السفن التجارية والأصول العسكرية في المنطقة باستخدام الطائرات المسيرة، والألغام، وصواريخ مضادة للسفن.

<https://armyrecognition.com/news/navy-news/2025/yemen-conflict-us-navy-dismantles-houthi-weapon-sites-with-tomahawks>

تصاعد العنف في البحر الأحمر قد يهدد استقرار اليمن الهش

The Washington Post

ارتفعت الأصوات القلقة التي تطلقها منظمات إغاثة دولية، بشأن الآثار السلبية التي تخلفها هجمات جماعة الحوثي اليمنية الموالية لإيران (الدرجة على قوائم الإرهاب) على السفن في البحر الأحمر، والرد العسكري الأميركي والبريطاني عليها، معتبرة أن مثل هذا التصعيد يعمق الأزمة الإنسانية في بلد مزقه العنف ويفتقر السكان فيه للاحتياجات الأساسية. وتسبب عقد من الحرب الأهلية في نزوح ملايين الأشخاص من منازلهم، وانتشار الجوع والفقر. وبحسب تقرير لصحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، فإن الصراع الجديد الذي يستهدف فيه الحوثيون سفناً في البحر الأحمر، ورد الولايات المتحدة وبريطانيا بتوجيه ضربات ضد مواقع تابعة للجماعة، سيعطل جهود السلام.

وكانت 26 منظمة إغاثية قد أصدرت بياناً في وقت سابق من يناير الجاري، وذكرت أن سنوات الحرب تركت نحو 21 مليون شخص في حاجة ماسة إلى الغذاء والمساعدات المنقذة للحياة، معربة عن قلقها إزاء التأثير السلبي على الأوضاع الإنسانية في أعقاب التصعيد العسكري الأخير. ودعت المنظمات التي تضم «كير» و«أنقذوا الأطفال»، جميع الأطراف الفاعلة إلى «منح أولوية للقنوات الدبلوماسية» على الخيارات العسكرية، لتهدئة الأزمة وحماية التقدم المحرز في جهود السلام باليمن.

وفي سياق تصدي الولايات المتحدة للهجمات التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر، دعمًا لحركة حماس في غزة، اتخذت إدارة الرئيس الأميركي، قرارًا هذا الشهر، بإعادة الحوثيين إلى قائمة المنظمات الإرهابية، في محاولة لعزل الجماعة المدعومة من إيران. وأعرب عمال إغاثة عن قلقهم من أن يؤدي ذلك إلى تعقيد الجهود المبذولة لتقديم المساعدات والإغاثة في اليمن. وأشار التقرير إلى أن هناك مشكلة أخرى تتضمن تساؤلاً حول إمكانية سماح الحوثيين للمنظمات الإغاثية بالعمل في مناطق سيطرتهم أم لا، وذلك «بالنظر إلى تاريخهم في فرض قيود مشددة على عمل مثل هذه الجماعات».

وقد صدر بيان لوزارة الإعلام التابعة للحوثيين، يوم 20 يناير، جاء فيه أن «المواطنين الأميركيين والبريطانيين العاملين في الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية الأخرى، عليهم الاستعداد لمغادرة اليمن في غضون 30 يوماً». وأعلن برنامج الغذاء العالمي في ديسمبر الماضي، أنه سيوقف عمليات توزيع المساعدات في مناطق سيطرة الحوثيين، مما سيؤثر على 9.5 مليون شخص يعانون من تحديات تخص الأمن الغذائي شمالي اليمن. ونقلت الصحيفة عن منسقة الشؤون الإنسانية في منظمة «كير»، بشرى الدخينة، قولها: «الوضع بالفعل صعب للغاية». وأضافت أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية من جانب الولايات المتحدة «يزيد من التحديات أمام منظمة كير وجميع الجهات الإنسانية الأخرى العاملة في اليمن».

وفي السابع عشر من يناير الجاري، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، بعدما كانت قد رفعت اسمها من قائمة الإرهاب قبل 3 سنوات. وأشار بيان صادر عن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى أن «هذا التصنيف يسعى إلى تعزيز المحاسبة على الأنشطة الإرهابية للجماعة. وإذا أوقف الحوثيون هجماتهم في البحر الأحمر وخليج عدن، فستعيد الولايات المتحدة تقييم هذا التصنيف». ويشن الحوثيون هجمات على السفن في البحر الأحمر باستخدام طائرات مسيرة وصواريخ منذ 19 نوفمبر، ويقولون إن ذلك رداً على العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة.

إثر ذلك، شنت طائرات حربية وسفن وغواصات أميركية وبريطانية، عشرات الغارات على أهداف للحوثيين في اليمن. ونقلت الصحيفة عن عامل إغاثة مقيم في اليمن قوله، إن هناك «مخاوف كثيرة» بشأن كيفية تأثر القطاع الإنساني بإعادة تصنيف الحوثي كمنظمة إرهابية، وتساءل: «هل سيكون هناك ضمانات كافية للبنوك الدولية وشركات الشحن والموردين؟»، في إشارة إلى المخاوف من تعرضهم للعقوبات. ويعتمد اليمن في الغالبية العظمى من احتياجاته من الغذاء والدواء والوقود على الواردات، بحسب الصحيفة.

وأوضح عامل الإغاثة الذي تحدث للصحيفة، أنه في حال تحققت المخاوف من تعريض الهدوء الحالي في العمليات القتالية باليمن للخطر، فإن اليمن سيواجه «ارتفاعاً في الأسعار وربما مؤشرات على أزمة وقود، وبالتأكيد سيزداد الوضع الاقتصادي سوءاً». يذكر أن الولايات المتحدة أنفقت نحو 738 مليون دولار خلال السنة المالية 2023، كمساعدات إلى اليمن، لتوفير الغذاء ومياه الشرب والضروريات الأخرى. ووعدت إدارة بايدن بالحفاظ على التزامها نحو اليمنيين. وقال المسؤولون إنهم سيبدلون جهوداً مكثفة لضمان ألا يتسبب مثل هذا التصنيف في تفاقم الأوضاع في البلاد، وفق الصحيفة.

<https://www.washingtonpost.com/world/2024/01/28/yemen-houthis-attack-shipping/>

الخطوات الأولى لإدارة ترامب في الشرق الأوسط: تعزيز العلاقات مع السعودية وفرض العقوبات على الحوثيين

THE JERUSALEM POST



تسلط الإدارة الأمريكية الجديدة الضوء على أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أجرى الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أول اتصال هاتفي مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في خطوة تعد الأولى من نوعها مع أحد قادة المنطقة، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في ظل التصعيد الأخير، حيث صنفت الولايات المتحدة جماعة الحوثي منظمة إرهابية. وتشير هذه التحركات إلى عودة سياسة إدارة ترامب الأولى، حيث كانت جماعة الحوثي مصنفة كجماعة إرهابية، في حين كانت السعودية تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة.

ويجب التذكير بأن إدارة بايدن كانت قد سعت إلى إزالة الحوثيين من قائمة الجماعات الإرهابية، بالرغم من استمرارهم في تنفيذ الهجمات والممارسات التي لم تشهد أي تغيير في سياساتهم. فبعد الحرب على غزة، بدأ الحوثيون في استهداف السفن والمصالح الإسرائيلية، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي.

وفي 22 يناير، أصدر الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً بتصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، موجهاً اللوم إلى دعم إيران المستمر للحوثيين من خلال تدريبهم وتسليحهم. وشمل هذا التصنيف الهجمات التي شنتها الجماعة على السفن التجارية في البحر الأحمر، مما تسبب في مقتل عدد من البحارة وعرقلة حركة الشحن البحري في المنطقة، مؤدياً إلى تفاقم التضخم العالمي.

منذ أن استولى الحوثيون على العديد من المدن اليمنية في عام 2014، شنت الجماعة العديد من الهجمات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك مطارات سعودية ومنشآت إماراتية، إضافة إلى الهجمات التي استهدفت إسرائيل منذ أكتوبر 2023. كما دأب الحوثيون على مهاجمة السفن التجارية في البحر الأحمر، مما أدى إلى تداعيات كبيرة على حركة التجارة الدولية.

ووفقاً للأمر التنفيذي، ستواصل الولايات المتحدة تعاونها مع الشركاء الإقليميين للحد من قدرات الحوثيين وعملياتهم، مع السعي لتقليص تأثيراتهم على الأمن الإقليمي، بما في ذلك الهجمات على القوات الأمريكية والشركاء الدوليين.

وعلى الرغم من تأثير هذه التصنيفات على الحوثيين، إلا أن الوضع في منطقة الخليج قد شهد بعض التحولات. في عام 2015، حاول الحوثيون السيطرة على ميناء عدن، مما دفع السعودية وحلفاءها للتدخل عسكرياً، لتصبح الحرب في اليمن أحد أكثر النزاعات تعقيداً في المنطقة. ومع تصاعد التوترات بين إيران والسعودية، استخدم الحوثيون الصراع كمنصة لإظهار قدرتهم على تهديد الأمن الإقليمي.

وفي هذا السياق، يرى بعض الخبراء أن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية قد يؤدي إلى إضعافهم ويدفعهم بعيداً عن عملية السلام. وقد نقلت بعض الوسائل الإعلامية عن سياسيين يمينيين أن هذا التصنيف يمثل بداية لتفكيك الحوثيين وفقدانهم دعم إيران، مؤكدين أن هذه الخطوة تشكل ضربة قوية للجماعة التي دأبت على تهديد التجارة والشحن البحري، وتهريب الأسلحة.

وفي ظل التوترات المتزايدة، يتبنى البيت الأبيض استراتيجية مستمرة لدعم السعودية وإسرائيل في مواجهة تهديدات الحوثيين وإيران، مؤكدين أهمية هذا التصنيف كجزء من عقيدتهم في تعزيز الأصدقاء والحلفاء في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، تتصاعد التطورات في المنطقة، حيث يتوقع أن يعود المبعوث الخاص لترامب، ستيف ويتكوف، إلى الشرق الأوسط، ويتابع عن كثب اتفاقيات وقف إطلاق النار في غزة، وهي خطوة تثير نقاشات في الأوساط المؤيدة لإسرائيل، بينما يستمر تنفيذ اتفاقات السلام في ظل التوترات الإقليمية القائمة.

<https://www.jpost.com/middle-east/article-838886>



مركز أبعاد للدراسات والبحوث Abaad Studies & Research Center

-  0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
 -  0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
 -  a b a a d s t u d i e s
 -  a b a a d s t u d i e s
 -  Abaad Studies & Research Center
 -  مركز أبعاد للدراسات والبحوث
- abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No. (436) issued on October 18 2010.